ظاهرة التنوين في العربية

أ.م.د. حسام عبد علي الجمل
جامعة بابل/ كلية التربية الأساس

المقدمة

تمتاز اللغة العربية بظواهر خاصة لم تشاركها فيها بقية اللغات الأخرى ومن هذه الظواهر: ظاهرة التنوين، التي تناولها النحاة راشدين بشتى فروعها ومختلف أجزائها، ومن هذا المنطلق توفر البحث هذا على لم شتات هذا الموضوع وجمع متفرقه بموضوع واحد خصص للتنوين فقط وليس لامتداداته ولروابطه مع فروع علم النحو الأخرى لان ذلك يتطلب دراسة كبيرة وخصوصاً صلة التنوين بعلم القراءات وبعلم الصوت، وصلته بموضوعات النحو الأخرى وأقربها منه موضوع الممنوع من الصرف حيث يتناوب الموضوعان في النحو البعض مكان البعض. وقد تضمن البحث مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث تضمن المبحث الأول أصل التنوين، وأقسام التنوين أما المبحث الثاني فقد تضمن ما يجب تنوينه وما يجوز، وجاء في المبحث الثالث التنوين في المبنيات، والتنوين في المعربات، وتحرك التنوين وحذفه مع خاتمة.

تمهيد

<u>التنوين لغة:</u>

لم يحدد اللسان معنى واضحاً للتنوين بالشكل الذي تحدده كتب النحو، فهو يقول: ((والتنوين والتَّنوينة: معروف. ونون الاسم: الحقه التنوين، والتنوين: أن تُنَوِّنَ الاسم إذا أجريته، تقول: نونت الاسم تنويناً، والتنوين لا يكون إلا في الأسماء))[١] وكما أرى شخصياً فأن هذا التعريف لا يخلو من الغموض ولا يفصح عن المعنى، ولا يضيف شيئاً للتسمية.

<u>أما اصطلاحاً:</u>

فقد جاء الآتي: والتنوين هو نون ساكنة زائدة تلحق الأسماء المعربة المنصرفة لفظاً وتسقط خطاً، وقيل: هي نون ساكنة زائدة تلحق آخر الكلمة[٢] وقد تنوع التنوين وتعددت أشكاله فمنه تنوين التمكين وفائدته بقاء الاسم على أصالته، إذ لم يشبه المبني فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وقد عد سيبويه التنوين عاملاً من عوامل الخفة إذ يقول: ((وعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء لان الأسماء هي الأولى، وهي اشد تمكناً، فمن ثم يلحقها تنوين))[٣]، وقد جاء إن التنوين يدخل فرقاً بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف، ونسب سيبويه الخفة له كما ذكر سالفاً وجعله ألكسائي والفراء فرقاً بين الاسم والفعل.[٤] لقد خلط علماء العربية وعلماء التجويد بين التنوين والنون العادية فسموها بحروف الغنة وعد بعض علماء الأصوات الحروف الأنفية ثلاثة أصوات فأضافوا إليها التنوين وهو في الحقيقة نون ساكنة زائدة وفي ذلك يقول ألمرادي (ت ٧٤٩هـ): ((إعلم انه جرت عادة القراء على عد النون واحداً مع أنه متدرج في قولهم النون الساكنة وإنما افردوه بالذكر لأنه يسقط خطاً بخلاف غيره من أقسام النون الساكنة))[٥] وقد صرف أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) التنوين إلى الحروف التي تصحبها الغنة فقال: أما ((التنوين والنون والميم، فهذه ثلاثة، وهما في الحقيقة حرفان: النون والميم، لان التنوين نون خفيفة في المخرج والصفة، وإنما الفرق بينهما عدم ثبات التنوين في موضع الوقف وفي صورة الخط، وانه لا يكون إلا زائداً على هجاء الكلمة، فلهذا يعتني القراء بالتنصيص عليه كقولهم: باب أحكام النون الساكنة والتنوين.... وأما سيبويه وأتباعه فلم يذكروا إلا النون والميم))[٦]، وقد ميز زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) بين خصائص كل من النون الساكنة والتنوين بقوله: إن ((النون الساكنة ثبت لفظاً وخطاً، ووصلاً، ووقفاً، متوسطة، ومتطرفة، وتكون في الأسماء، وفي الأفعال، وفي الحروف، والتنوين: نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطاً، ووصلاً لا وقفاً، لغير توكيد، ولا تكون إلا في الأسماء))[٧] يصف علماء التجويد الأصوات الأنفية بأنها الأكثر في العربية بالتأثر بمجاورة غيرها، وقد خصوا النون الساكنة والتنوين بالذكر، لذلك كثرت أحكامها فاعتنوا بها عناية خاصة، فتطرف مخرج

الميم(من بين الشفتين) وتوسط النون مخارج حروف الفم (من بين طرف اللسان واللثة هو الذي جعل أحكام النون أكثر من أحكام الميم، على الرغم من أن الصوتين كليهما أنفيان، حتى أن الكثير منهم قد أفردها برسائل خاصة.[٨]

المبحث الأول

أصل التنوين

يرى برجستراشر بأن التنوين إن كان علامة التنكير في ما بقي من لوائح اللغة العربية، فقد يكون في الأصل علامة للتعريف وهو يرى بأن أصل (التنوين) قد جاء من بني تميم ولا يعدم ان تكون تميم قد تداولت اللهجات القديمة في الشيء وضده وخصوصاً في اللغة الآرامية عبر التأريخ حيث تبادل التعريف والتنكير وذلك لان أداة التعريف، كانت في الآرامية العتيقة؛ فتحة ممدودة ملحقة بآخر الكلمة، ومن الجدير بالذكر هو أنَّ التنوين يحذف في العربية بعد الألف واللام لذلك فأننا نستنتج من هذا أنَّ من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل أداة للتعريف. ثم ضعَّف معناه المعروف فقام مقامه الألف واللام، فصار التنوين علامة للتنكير فإذا كان الأمر كذلك فهمنا سبب وجود التنوين في كثير من الأعلام القديمة؛ نحو عمْرو، وزيد، ونفهم أيضا سبب انعدامه في بعضها، نحو: عُمرَ، وطلحة، وهند؛ فإن العلم معرف في نفسه، لا يحتاج إلى علامة للتعريف، وأن أمكن أن تلحق به، فنرى أكثر الأعلام بغير علامة تعريف في الفرنسية والانكليزية والألمانية وغيرها وهي موجودة في القليل منها، فلو كان التنوين علامة للتنكير لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعبُ الفهم جداً فما قيل ربما يبين سبب عدم التنوين في الأسماء غير المنصرفة بعض التبين، وإن لم يوافقنا إلى معرفة سبب تطابق الجر والنصب فيها[٩]، ومن التدقيق في كتب النحو وجدت إن برجستراشر قد إعتمد بشكل كبير على كتب النحو العربية وأخص منها بالذكر كتاب الجنى الداني[١٠] وارتشاف الضرب، وذكر: إن من أوائل من ذكر التنوين هما تميم وقيس[١١].

أقسام التنوين

يقسم التنوين على قسمين:

احدهما خاص بالاسم، والثاني مشترك فيه، ومن التنوين الخاص بالاسم: تنوين التنكير، وتنوين الصرف، وتنوين العوض، وتنوين المقابلة[١٢].

١- **تنوين التنكير**: وهو التنوين ((الذي يلحق بعض الأسماء المبنية للتمييز بين معرفتها ونكرتها نحو: مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر، وصَهْ إذا أردت السكوت وَصَهٍ إذا أَرَدْتَ سكوتاً، وإيهِ إذا استزدْته من حديثٍ معلوم، وإيهٍ إذا استزدْته من حديثٍ مجهول، ويستطرِدُ فيما آخره (وَيْه) ولا يطرد في أسماء الأفعال))[١٣].

٢- **تنوين العوض**: وهو يلحق (إذْ) عوضاً من الجمل المحذوفة المضاف إليها (إذْ) ولذلك لا يجتمعان، ومثاله: (وانتم حينئذٍ تنظرون) الواقعة ٨٤، أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم، ويَلْحق أيضاً الجمع المتناهي المعتل اللام الذي لا ينصرف رفعاً وخفضاً نحو: قام جوارٍ، ومررت بجوارٍ، ونحو: يَرْمٍ علماً ويُعَيْلٍ تصغير يَعْلَى وهو عوضٌ من الياء المحذوفة لمحركتها وهذا هو مذهب سيبويه خلافاً للمبرد الذي زعم بأنه عوضٌ من الحركة فقط وقد عده بعض النحاة تنوين صرف[١٤] ومما ظهر يتضح لنا أن تنوين العوض على ضربين:

((أحدهما: ما عوض من الإضافة كالذي في قوله تعالى: (وانشقت السماء فهي يومئذٍ واهية) الحاقة ١٦، فإن أصله: فهي يوم إذا إنشقت السماء واهية فحذفت الجملة، وجيء بالتنوين فالتقى ساكنان فكسرت الذال لالتقاء الساكنين، والثاني: كالذي في نحو((هؤلاء جوارٍ))، و((هذا يَرْمٍ)) في رجل سميته بـ ((يرمي))

وكذا كل ما آخره ياء قبلها كسرة ما لا ينصرف نظير، من الصحيح كـ ((يُ ـَعَيْل)) تصغير ((يَعْلَى))، فإنه نظير ((يُعَيْمِر)) تصغير ((يَعْمَر)).

وكون هذا التنوين عوضاً لا تنوين صرف هو مذهب سيبويه والمبرد، إلا إن سيبويه جعله عوضاً من الياء والمبرد جعله عوضاً من ضمه الياء وكسرتها)).

٣- **تنوين المقابلة:** تنوين ((مسلماتٍ)) ونحوه من الجمع بالألف والتاء؛ فإنه جمع قصد به في المؤنث من سلامة نظم الواحد واتحاد لفظ الجر والنصب ما قصد في ((مسلمين)) ونحوه؛ فقوبلت الياء بالكسرة والنون بالتنوين.

ولذلك إذا سمى بـ ((مسلمات)) بقي تنوينه كما يبقى نون ((مسلمين)) إذا سمى به ومنه قوله تعالى: (فإذا أفضتُم من عرفٰت) البقرة ١٩٨، فلو كان تنوين ((مسلمات)) تنوين صرف لزال عند العلمية، كما يزول تنوين ((مُسْلِمَةٍ)) إذا صار علماً، فإن في كل واحد منهما بعد التسمية من العلمية، والتأنيث ما في الآخر.

٤- **تنوين الترنم:** وهو عوض من الترنم؛ ((لان الترنم مد الصوت بمدةٍ تجانس حركة الروي في القافية، فالأصل إذا قيل تنوين الترنم: تنوين ذي الترنم؛ فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولسيبويه رأي في تنوين الترنم رأي يقول فيه: ((إما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الياء والألف والواو؛ لأنهم أرادوا مد الصوت، وإذا أنشدوا لم يترنموا)).[١٦]، فأهل الحجاز يدعون القوافي على حالها في الترنم.

وناس كثير من بني تميم يبدلون مكان المدة النون، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء؛ كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد: قال العجاج: يا صاح ما هاج الدموع الذُّرَفَنْ[١٧]، ((وكذلك يفعلون في الجر والرفع))[١٨]، فهذا التنوين مخالف لغيره بوجهين:

أحدهما: انه يلحق الاسم وغيره مما ينون في الأصل، وما لا ينون، والثاني: انه يلحق في الوقف وغيره، وهذا التنوين يحذف في الوقف بعد غير الفتحة، ويبدل ألفا بعد الفتحة ولأجل الاشتراك فيه لم يمتنع مما فيه الألف واللام، كقول جرير[١٩]:

أَقِلِي اللوم عَاذِلَ والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا[٢٠]

٥- **تنوين الغالي:** -أثبته الاخفش- وهو الذي يلحق القوافي المقيدة واستشهد عليه بقول رؤبة: وقاتم الأعماق خاوي المخترقن[٢١]، وقد اختلف النحاة في التنوين فبعضهم عده من خواص الأسماء كابن مالك في ألفيته وآخرون يرون انه خاص بالاسم ومميز كما جاء ذلك في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وما يراه ابن عقيل فهو: إن التنوين الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض، وإما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف[٢٢]، وقد استدرك الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد في هامش تحقيقه لكتاب شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك بالقول: إن اعتراض ابن عقيل على ابن مالك ((لا يرد على الناظم؛ لان تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقة تنويناً إنما هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين؛ فأنت لو أطلقت لفظ التنوين على المعنى الحقيقي الذي وضع له لم يشملها، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي ولذلك نرى أنه لا غبار على كلام الناظم))[٢٣]، وخلاصة القول: هي أن التنوين لا يخص الأسماء فقط، بل يتعداه إلى أنواع أخرى قد تكون للأسماء ولغيرها.

المبحث الثاني

ما يجب تنوينه وما يجوز

يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى: إن العَلم حقه أن لا ينون ((كما لا ينون غيره من المعارف ولا يدخله علم التنكير، حتى يكون فيه نصيب من معنى التنكير))[٢٤]، وأضاف: ((أن الاصل في العلم ألا ينون إلا أن يدخله شيء من التنكير))[٢٥]، وأضاف أيضاً: ((وتمام هذه الأدلة أن العلم إذا عين تمام التعيين وأمتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه مثل: قولنا: علي بن أبي طالب عليه السلام... وقد آن أن نقرر والقاعدة التي نراها في تنوين العلم، وان نقررها على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا وهي: الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه وإنما يجوز أن تلحقه التنوين إذا كان فيه معنى من التنكير، وأردت الإشارة إليه))[٢٦]، وقد علق الدكتور فاضل السامرائي على آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى بقوله: ((فنحن نرى الاسم

معيناً تمام التعيين وليس فيه حَظٌ من التنكير منصرفاً ونرى اسماً آخر ليس فيه ذلك التعيين، ويكون ممنوعاً من الصرف، فمثلاً (محمد) الذي هو رسول الله معين تمام التعيين، ومع ذلك هو منصرف، قال تعالى: (ما كان محمدٌ أبا احدٍ من رجالكم) الأحزاب ٤٠، وقال أيضا: (محمدٌ رسول الله والذين معه أشداءُ على الكفار رُحَماءُ بينهم) الفتح ٢٩، في حين نرى علم الجنس الذي يدل على العموم، قد يكون ممنوعاً من الصرف نحو(أسامة) علماً على الأسد، ونحن نرى في الآية الواحدة جملة أعلام بعضها منصرف، وبعضها ممنوع من الصرف وذلك نحو قوله تعالى: (إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوحٍ والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم وإسمٰعيل وإسحٰق ويعقوب والأسباط) النساء ١٦٣، فهل يصح أن يقال إن بعضهم مُنَّكر وبعضهم معرف؟ هل يصح أن يقال أن (نوحاً) نكرة، لا يراد به واحد معين، و(إبراهيم) و(إسماعيل) معرفتان؟

وقال تعالى: (وعاداً وثموداً وقد تبين لكم من مسٰكنِهم) العنكبوت: ٣٨، فهل (ثمود) معرفة بخلاف (عاد)ومن أسماء الصدر الأول على سبيل المثال، محمد، وعمر، وعثمان، وعلي، فمحمد وعلي منصرفان، وعمر وعثمان ممنوعان من الصرف، فهل معنى ذلك أن محمداً وعلياً نكرتان بخلاف عمر وعثمان؟ وهل يمكن أن يقال أن محمداً أو علياً غير معين بخلاف عمر وعثمان؟ ثم أنه ورد من أسماء الرسول (ص) في القرآن الكريم محمد وأحمد فـ(محمد) منصرف و(أحمد) ممنوع من الصرف، كما هو معلوم قال تعالى: (ومبشراً برسولٍ يأتي من بعدي إسمه أحمد) الصف ٦، فهل (محمد) نكرة، و(أحمد) معرفة، وهما علمان لشخص واحد و(محمد) أشهر من (أحمد)؟ وبالإمكان النظر إلى أسماء الأماكن فنرى خلاف ما جاء قال تعالى: (لقد نصركم الله ببدرٍ وأنتم أذلة) آل عمران: ١٢٣، بتنوين (بدر)، وقال: (ويوم حُنَيْنٍ إذ أعجبتكم كثرتُكُمْ) التوبة: ٢٥، فهل مكان بدر نكرة لا يراد به التعيين؟ وقل مثل ذلك عن حنين[٢٧]، ومثل ذلك ورد عن الأستاذ محمد أحمد عَرفه قوله: ((إن معاني الأعلام المصروفة مثل معاني الأعلام غير المصروفة، فالأعلام المنونة في القرآن كنوح ولوط مثلاً ليس المراد منها نوحاً من نوحين ولوطاً من لوطين، وإنما المراد منها الذات المعينة كبقية أعلام الأنبياء التي لم تنون قال تعالى: (وتلك حجتنا ءاتيناها ابرٰهيم على قومهِ نَرْفَعُ دَرَجٰتٍ مَن نَشَآءُ إن رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيم ۝ وَوَهَبْنَا له إسحٰقَ وَيعْقُوبَ كُلاً هَدَيْنَا وَنُوْحَاً هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِيَّتِهِ داوٗدَ وَسُلَيْمٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وهٰرُونَ وَكَذٰلِكَ نَجْزِيْ المُحْسِنِينَ۝ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيْسَىٰ وَإِلياسَ كُلٌ منَ الصَالِحِيْنَ ۝ وَإِسْمٰعِيْلَ وَاليَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطاً وَكُلاً فَضَّلْنَا عَلَىٰ العَالَمِينَ۝) الأنعام: ٨٣-٨٦ هذه آيات من كتاب الله الكريم، جمعت أعلاما لطائفة من أنبياء الله، بعضها منون وبعضها غير منون، ولا يشك ناظرٌ فيها أنها في درجةٍ واحدةٍ من التعريف، سواءً منها ما نون وما لم ينون. ولا يشك أحدٌ انه لم يقصد بما نون كنوح ولوط التنكير، وأنه قصد بما لم ينون كإسحاق وإبراهيم التعريف وإذا جارينا المؤلف على دعواه أن الأعلام التي ترك تنوينها قصد منها التعريف لم تكن الأعلام التي وردت في القرآن منونةً دالة على ذوات معروفةٍ للسامعين، بل كان المراد منها واحداً من أمه له هذا الاسم، وهذا له خطره في فهم القرآن الكريم وكفى بهذا القول خطلاً انه يؤدي إلى أن يكون المراد من (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار) واحداً غير معين لا يعرفه السامعون، وإنما هو واحدٌ من أمةٍ له هذا الاسم))[٢٨].

وقد قال أنه إذا تعرف العلم ((تمام التعريف وامتنع أن يكون فيه معنى العموم لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة ابن وينسب إلى أبيه مثل علي بن أبي طالب))[٢٩]، فهو لذلك مردود لأنه لا يتعين العلم تمام التعيين إذا ذكر الأب بل يحتمل أن يكون فيه معنى العموم، وذلك نحو قاسم بن محمد، وعلي بن حسين، وحسين بن علي، ومحمد بن محمد، فكثير من الناس يحملون هذه التسميات قديماً وحديثاً.

ويرجعه ذلك إلى أنك قد تأتي بصفة تعيين ذلك العلم بعد أن كان يحتمل عدة أشخاص، فتوقعها بعده فيلزم تنوينه، ولو كان كما قال لتعيّنَ ذهاب تنوينه، مثل: (أقبل سعيدٌ الكاتب ابن علي) أو(أقبل سعيد القصير بن خالد) فيلزم تنوين (سعيد) ولو قلت: (أقبل سعيدُ بن علي) للزم حذف تنوينه، ولا شك أن الجملة الأولى أدل على التعيين، فدلّ ذلك على إنه ليس كما ذهب إليه.

أما حذف التنوين في نحو ما ذكر فللفرق بين الوصف وغيره فإنك إذا قلت: (محمد بن سعيد) بتنوين (محمد) كنت أخبرت عن (محمد) بأنه ابن سعيد، وذلك إذا كان المخاطب يجهل أباه، بخلاف ما إذا قلت: (محمدُ بن سعيد) بغير تنوين فإن السامع يعلم أنه ابن سعيد، فالأولى جملة تامة بخلاف الثانية، فإنها ليست جملة، يقال: ابن من سعيد؟ فتقول: (سعيدٌ إبن إبراهيم) بتنوين (سعيد)، ولا تقول: (سعيد بن إبراهيم) بحذف التنوين لان حذف التنوين معناه أن السامع يعلم أنه ابن إبراهيم، ولا يكون الكلام تاماً أيضاً، قال تعالى: (وقالت اليهود عزيرٌ ابن الله) التوبة: ٣٠، بتنوين (عزير) فليس المعنى أن (عزيراً) نكرة، ولا هو غير معين تمام التعيين، بل أراد أن يخبر عن أبيه في معتقدهم بخلاف ما لو قال: (عزيرُ بن الله) بلا تنوين، إذن لكان إقراراً من الله بأنه ابنه تعالى الله عن ذلك، ويكون الكلام ناقصاً، وهو ينتظر الخبر، فإن قولك: (محمدٌ ابن سعيد) مبتدأ وخبر وأما (محمدُ بن سعيد) بلا تنوين، فمحمد مبتدأ و(ابن) صفة، وليس في الجملة خبر فيكون الكلام غير تام.

هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن قسماً من الباحثين المحدثين رجحوا أن التنوين ربما كان في الأصل علامة للتعريف – على عكس ما ذهب إليه – وبقيت هذه العلامة في قسم من الأعلام تشير إلى أصلها القديم[٣٠].

أما برجستراشر فيقول: ((وحقيقة الأمر فإن التنوين وإن كان علامةً على التنكير في كل ما بقي من مستندات اللغة العربية، فربما كان في الأصل علامةً للتعريف فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التمييم، وأنا نرى للتمييم آثاراً من معنى التعريف في الاكدية العتيقة..... إنه من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل أداة للتعريف، ثم ضعف معناه المعرف فقام مقامه الألف واللام، فصار علامة للتنكير، فإذا كان الأمر كذلك فهمنا سبب وجود التنوين في كثير من الأعلام القديمة نحو عمرو وزيد، ونفهم أيضاً سبب إنعدامه في بعضها، نحو عمر، وطلحة، وهند فإن العلم معرف في نفسه لا يحتاج إلى علامة للتعريف، وإن أمكن أن تلحق به. ..... ولو كان التنوين علامة للتنكير في الأصل لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جداً))[٣١]، وزاد الدكتور جواد علي الأمرَ إيضاحاً بقوله: ((وهذا الترجيح له ما يدعمه، فاللغة السبئية واللهجات العربية الجنوبية، كانت تستعمل النون للتعريف، وتضعها في آخر الكلمة المراد تعريفها))[٣٢]، والمذكور آنفاً يرد ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي حاول توجيه الأمر توجيهاً ثانياً، وهو أن ما ينون قد يلمح فيه الوصل حيث قال: ((ووجه آخر آكد عندنا منه هو أن العلم كثيراً ما يلمح فيه الوصف، فإذا استعملت العلم ترمي إلى الدلالة على هذه الصفة، فقد جنحت به إلى استعمال الصفات تنكرها مرةً بالتنوين، وتعرفها أخرى بأل فتقول: فضل والفضل وزيد والزيد))[٣٣]، وقد علق الدكتور فاضل السامرائي بالقول: ((وهذا مردود، إذ من المعلوم أن لمح الأصل غير قياس، فلا يصح أن ندخل (أل) الدالة على لمح الأصل على جميع الأعلام المنقولة فلا يصح أن نقول المحمدَ والعليَ، وإنما يقتصر على ما ورد.

ومن ناحية أخرى لم يقل أحدٌ أن لك أن تنون الممنوع من الصرف، لمحاً للوصف، فلو سميت رجلاً بـ(غضبان)، لم يصح أن تقول: (أقبل غضبانٌ) بالتنوين لمحاً لصفة الغضب، ولا أقبلت عائشةٌ بتنوين عائشه، لمحاً لوصف العيش))[٣٤]، وأضيف إلى ذلك القول: أن التنوين يوضح بقوة طبيعيَةَ المفردة ومكانها السليم داخل الجملةِ العربيةِ.

المبحث الثالث

التنوين في المبنيات

إن تنوين التنكير ((هو اللاحق للأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو مررت بسيبويه وسيبويه آخر))[٣٥]، وقد نص النحاة على هذا إذ ذكروا بأن التنوين يدل على التنكير في المبنيات وحدها دون المعربات مثل (سيبويهٍ) منوناً لكل من سمي بهذا الاسم، و(سيبويه) بغير تنوين لمخصوص معين[٣٦]، ومما يلحق ذلك أيضاً أسماء الأفعال، نحو ويهاً وواهاً، ويكون مقياساً للفصل بين ما يكون نكرة أو معرفة فما نون وجوباً، أو جوازاً فهو نكرة، وما لم ينون فهو معرفة، ولا يدخل على ما كان واجب التعريف، نحو: نزال وتراك[٣٧].

يعني التنكير العموم والشيوع والتعدد ودليله (رب) حرف الجر الشبيه بالزائد والدال على التقليل أو التنكير بحسب السياق والتعريف ضده، ودليله (أل) والإضافة والأسماء المبنية مبهمة، لافتقارها إلى ما يوضح ذلك عليه فقد لازمت حركات البناء مهما اختلفت مواقعها ورتبها، والتنوين فرع الإعراب في الأسماء المتمكنة، ولما كانت ألقاب البناء نظائر لألقاب الإعراب، والإعراب ضم البناء بالتغليب، لان (علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة والأحكام على قسمين قسم يلحقها التركيب، وقسم يلحقها الأفراد، فالأول قسمان قسم إعرابي وقسم غير إعرابي وسمي هذان القسمان علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين فجاء التنوين في الأعلام المبنية تعبيراً عن تنكيرها كما في الأعلام المعربة، لاشتراكها في العملية، واتفاقهما في عدم قبول (أل)، لان المبنيات من المعارف بغير (أل) والإضافة[٣٨]، فأما (فعال) فأنها صيغة قياسية، نابت عن ((أفعل)) ولم تتأثر ((بعامل لان الفعل أقوى العوامل، لحاجته للفاعل دائماً والى المفعولية غالباً، والفعل لا ينون لثقله بدلالته المتعددة بدليل الحذف منه والتمام، فهما ضدان، وقد نونوا الأعلام (كزيد وبكر)، لأنها ضارعت بألفاظها النكرات، إذا كان تعريفها معنوياً لا لفظياً، لأنه لا لام تعريف فيها، ولا إضافة))[٣٩]، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن علة المنع من الصرف علة ضعيفة وإن بعض القبائل لا تلتزم بها لذلك فإن أي عله تدخل على الممنوع من الصرف تصرفه وتسقط المنع عنه مثل إضافة أل التعريف إلى الأسماء الممنوعة من الصرف فتصرفها مثل (احمد) التي لو أضفنا لها (أل) لزالت علة المنع من الصرف كقولنا مررت بالاحمدِ وينطبق ذلك على المضاف نحو مررت بأحمدِكم ويمكننا القول: أن الأعلام في الأغلب منقولة من غيرها، فتبقى محافظة على أصولها بدليل منع صرف أحمد، ويشكر ويعرب، وشمر هذه الأسماء التي يبدو تشابهها بالأفعال الماضية والمضارعة ودخول (أل) على المضارع في قوله تعالى: (وإسماعيل واليسع ويونس ولوطاً كلاً فضلنا على العالمين) الأنعام ٨٦.

التنوين في المعربات

يلحق التنوين المعربات وهو يؤدي وظائفه بعلامات الإعراب المختلفة رفعاً في مرفوعات الأسماء كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه والتجرد من المؤثرات الإعرابية ونصباً كمنصوبات الأسماء وما تأثر بالموقع الإعرابي الناصب وجراً لتأثره بحروف الجر وبالإضافة ظاهراً أو مقدراً، لذلك يتبعه التنوين بتضعيف العلامة رفعاً وجراً ونصباً ليؤدي معاني الاسمية التي ينهض بها الاسم دون غيره حيث أن الفعل لا يدخله تنوين التمكين وهو بخلاف الترنم الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف عله[٤٠].

أما تنوين الغالي فهو يلحق القوافي المقيدة، ولا يختص حيث يدخل الاسم المعرف والفعل والحرف لأجل الإيقاع النغمي أو لإبداء الوقف لأنه ضد الحركة ولأنه موقوف يرفع على الشعر وموسيقاه المتمثل بالوزن والقافية.

فالتنوين الذي يلحق الاسم المعرب يسمى صرفاً، والاسم المنون اسماً منصرفاً والتنوين يعده النحاة دليلاً على تمكن الاسم في باب الاسمية تمام التمكن.

حيث قسموا الاسم على ثلاثة أقسام هي:

١- اسم غير متمكن: وهو الذي يشبه الحرف.

٢- اسم متمكن غير أمكن وهو الذي يشبه الفعل فيمنع من الصرف.

٣- اسم متمكن أمكن وهو الاسم الذي تخلص من شبه الحرف، وتخلص من شبه الفعل، واستوفى حقوق الاسم فأعرب ونون[٤١]، لذلك يؤكد النحاة على إن التنوين يشمل كل اسم معرب وهو يدل على تمكن كل اسم من هذا النوع في بابه، وانه لا يمنع منه حتى يحقق شبه الفعل حددها النحاة وسموها: ((موانع الصرف)) لذلك فالتنوين يعني علامة التنكير وإن (أل) الداخلة على الاسم هي علامة التعريف ومن ذلك يتأكد بان تنوين التمكين هو الذي يلحق الأسماء المعربة المنصرفة[٤٢]، نحو: ((محمد ورجلٍ)) ليؤكد تمكنها في الاسمية التي تؤكد بدورها صفة الثبوت والدوام على دلالاتها. واستقلالية ووضوح مفهومها، فقد تستغني الجملة عن الفعل والحرف ولكنها لا تستغني عن

الاسم، لدلالته على مدلوله بنفسه من غير حاجة لانضمام كلمة أخرى إليه لاستقلاله بقابلية الفهم لذلك كان الأصل في الاسم الإعراب. فهو مكان علامات الإعراب، وموطن المعاني المتعاقبة وظيفياً، أما من حيث الكينونة الذاتية فهو يستقل بنفسه، لذلك جاء التنوين دالاً على تكامله في الدلالة، والدليل على ذلك حذفه عند الإضافة والتعريف بـ(أل) عليه فان التنوين احد علامات الاسمية فالاسمية وحدها هي (المعربة والاسم وحده يكتمل بالتنوين)[٤٣].

تحريك التنوين وحذفه

١- **تحريك التنوين:** التنوين ساكن، إلا أن جاء بعده حرف ساكن أيضاً، فيتحرك التنوين بالكسر وقد يجوز تحريكه بالضم، مثل: وقف خطيبٌ استمعت خطبته (خطيبن استمعت خطبته)، وصاح قائلاً: افهموا، (قائلن افهموا). فقد وقعت السين ساكنة، بعد التنوين، وكذلك الفاء فتحرك التنوين بالكسر أو بالضم، وكلاهما جائز، والكسر أكثر إلا حين يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضموم لزوماً؛ مثل: (أقبل عالمٌ أخرج لاستقباله) – فالخاء الساكنة بعد التنوين ويليها حرف مضموم حتماً؛ فيكون الأحسن تحريك التنوين بالضم، فتقول: (عالمن أخرج)؛ لثقل الانتقال من الكسر إلى الضم في النطق ومثله: (وهذه ورقةٌ أكتب فيها). فالكاف الساكنة بعد التنوين جاء بعدها التاء المضمومة، فكان من الأوفق تحريك التنوين بالضم؛ ليكون الانتقال من الضم إلى الضم، وهو أخف في النطق من الانتقال من الكسر إلى الضم تقول: (هذه ورقتن اكتب فيها)[٤٤].

٢- **حذف التنوين:**

تدخل بعض المسوغات النحوية على الأسماء فتكون سبباً في حذف التنوين ومنها

أولا: (أل) نحو (الرجلُ والكتابُ).

ثانياً: الإضافة وشبهها، فالإضافة، نحو: (غلامك) وشبهها، (لا مال لزيد) إذا لم تقدر اللام معجمه فإن قدرت فهو مضاف، ومن عوامل حذف التنوين المنع من الصرف نحو: (فاطمة)، وللوقف في النصب وللاتصال بالضمير نحو: (ضاربك) فيمن قال إنه غير مضاف حيث لا يجتمع التنوين مع (أل)، ولكون الاسم علماً موصوفاً بما تصل به وأضيف إلى علم، من (ابن) و(ابنه) اتفاقاً أو (بنت) عند قومٍ من العرب فإما قوله: (من الرجز) فهو قول الشاعر:

جاريةٌ من قيس بن ثعلبة كريمة أخوالها والعصبة

فالحذف هنا ضرورة شعرية، وكذلك يحذف لالتقاء ساكنين قليلاً كقول الشاعر:

فألفيته غير مستعتبٍ ولا ذاكر الله إلا قليلاً

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير[٤٥]، ومما يدخل في هذا الباب أيضاً ((أن يلي التنوين ساكن فيقال: (وقف خطيبُ أسمع خطبته)؛ وصاح (قائلُ ٱفهموا)، و(أقبل عالمُ اخرج لاستقباله) وحبذا الاقتصار عليه بشرط التنبه إلى إن الكلمات التي حذف منها ليست ممنوعة من الصرف))[٤٦].ومن أماكن حذف التنوين الأخرى هي: (الوقف على الكلمة المنونة في حالة الرفع أو الجر. ومعنى الوقف انتهاء الكلام عند النطق بآخرها. مثل: هذا أمرٌ عجيب.... فإن كانت منصوبة فإن التنوين ينقلب ألفاً في اللغة المشهورة مثل: شاهدت أمراً.....، عند الوقوف على كلمة: (أمراً) المنونة، وشاهدت أمراً(عجيباً)؛ عند الوقوف على كلمة: (عجيباً) المنونة))[٤٧].

الخاتمة

في ختام هذا البحث، لابد من ذكر أن هذا البحث قد توفر على جمع أشتات هذا الموضوع من مضان مختلفة وجمع فيه أغلب ما قيل لأغلب النحاة، الباحثين المتقدمين منهم، والمتأخرين العرب منهم، وغير العرب كالمستشرق برجستراشر، وغيره ممن أدلوا بدلائهم في هذا الموضوع، لقد أقتصر هذا البحث على دراسة موضوع التنوين خاصة، وقد عني بجزئيات الموضوع وجمعها إلى بعضها ولم يذكر صلة هذا الموضوع ببقية موضوعات النحو الأخرى إلا لماماً أخص من هذا اللمام بالذكر موضوع الممنوع من الصرف فهذا الموضوع له صلة كبيرة جداً بالتنوين وهما يتعاوران الموقع أحياناً حيث يخفي المنع من الصرف ظهور التنوين عند بعض الممنوعات من الصرف علماً وكما هو مشهور بأن علة المنع من الصرف عله ضعيفة لا يلتزم بها الكثير من العرب في السابق، وهي تذهب عند إضافة الممنوع من الصرف أو تعريفه بأل لذلك اقتصر هذا البحث على تناول صلة التنوين بالممنوع من الصرف ولم يتطرق إلى صلة التنوين بعلم القراءات ولا علم التجويد لان الموضوع، ولصغر حجمه، وطبيعة مهمته لا يتوفر على التوسع الذي يحتاج إلى مساحة كبيرة، البحث في غنى عنها ومن الله التوفيق.

هوامش البحث

١- لسان العرب ٤٢٩/١٣
٢- ينظر ارتشاف الضرب ٦٦٧/٢
٣- كتاب سيبويه ٢٠/١
٤- ينظر رأي الفراء في كتاب همع الهوامع ١١٤/١
٥- المفيد في شرح عمدة المجيد ١١١
٦- أبرز المعاني في حرز الاماني ٧
٧- تحفة نجباء العصر ٢
٨- ينظر المفيد في شرح عمدة المجيد ٨٢
٩- ينظر التطور النحوي ١١٩-١٢٠
١٠- ينظر الجنى الداني ١٤٤
١١- ينظر ارتشاف الضرب؛ ٦٧٠
١٢- ينظر ارتشاف الضرب ٦٦٧-٦٦٨
١٣- نفسه٦٦٧
١٤- نفسه ٦٦٨
١٥- الكافية الشافية ٦٣/٢-٦٤
١٦- نفسه ٦٦
١٧- ديوان العجاج ٢١٩/٢
١٨- الكتاب ٢٢٥/٣
١٩- ديوان جرير ٨١٣
٢٠- الكافية الشافيه ٦٧
٢١- ديوان رؤبة ١٠٤
٢٢- ينظر شرح ابن عقيل ٢١/١
٢٣- نفسه نفسها الهامش

٢٤- إحياء النحو ١٨٩
٢٥- نفسه نفسها
٢٦- نفسه ١٧٩
٢٧- ينظر معاني النحو ٣/٢٥٥-٢٥٦
٢٨- النحو والنحاة ٢١٣-٢١٤
٢٩- نفسه ٢١٤
٣٠- ينظر معاني النحو ٣/٢٥٧-٢٥٨
٣١- التطور النحوي ٧٧-٧٨
٣٢- تاريخ العرب قبل الإسلام ٧/٧٣
٣٣- إحياء النحو ١٧٧
٣٤- معاني النحو ٣/٢٥٩
٣٥- شرح ابن عقيل ١/١١
٣٦- ينظر إحياء النحو ١٧٥
٣٧- ينظر النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٥٤
٣٨- ينظر نفسه(١٥٤-١٥٥)
٣٩- الخصائص ٣/٦٤
٤٠- ينظر أوضح المسالك ١/١٤
٤١- ينظر إحياء النحو ١٦٤
٤٢- ينظر جامع الدروس العربية ١/١٣
٤٣- ينظر مغني اللبيب ٢/٣٤٢
٤٤- ينظر النحو الوافي ١/٤٢
٤٥- ينظر حاشية الدسوقي ٤٣٦-٤٣٨
٤٦- النحو الوافي ١/٤٣
٤٧- نفسه نفسها

روافد البحث

١- القرآن الكريم
٢- ابرز المعاني من حرز الأماني، أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن إسماعيل(ت٦٦٥هـ) مخطوط في مكتبة الأوقاف بغداد.
٣- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، قام بتصحيح طبعه وترتيب وضعه محمد مصطفى الفقيه القاهرة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ت٧٦١هـ)تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط٥؛ دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٦٦.
٦- تاريخ العرب قبل الإسلام. للدكتور جواد علي، ج٧: القسم اللغوي مطبعة المجمع العلمي العراقي١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
٧- تحفة نجباء العصر في أحكام النون الساكنة والتنوين والمد والقصر للقاضي زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ) مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا كلية الآداب جامعة بغداد.
٨- التطور النحوي للغة العربية – للمستشرق الألماني برجستراشر محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية (١٩٢٩م) مكتبة الخانجي القاهرة (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م).
٩- جامع الدروس العربية، للشيخ مصطفى الغلاييني؛ المكتبة التوفيقية القاهرة ٢٠٠٣م.
١٠- الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) تحقيق الدكتور فخري الدين قباوة ومحمد نديم فاضل؛ دار الكتب العلمية بيروت؛ ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
١١- حاشية الدسوقي؛ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ) على مغني اللبيب عن كتب الاعاريب للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق عبد السلام محمد أمين ط٢ دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٧م.
١٢- الخصائص؛ لابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي ط٢ دار الكتب العلمية؛ بيروت ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٣- ديوان جرير بن عطية، تحقيق: نعمان أمين طه؛ ط٣ وطبعه دار صادر. بيروت.
١٤- ديوان رؤبة بن العجاج؛ تحقيق وليم بن الورد. ط٢ دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٨٠م.
١٥- ديوان العجاج؛ رواية الأصمعي؛ تحقيق عزة حسن؛ مكتبة دار الشروق بيروت د.ت.
١٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد العراق اربيل.
١٧- الكافية الشافية؛ لابن مالك؛ تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود؛ ط١؛ دار الكتب العلمية بيروت؛١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
١٨- كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) تحقيق ودراسة عبد السلام محمد هارون؛ ط٤ مكتبة الخانجي القاهرة؛ ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
١٩- لسان العرب، لابن منظور؛ ط٦؛ دار الفكر بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢٠- معاني النحو؛ للدكتور فاضل صالح السامرائي؛ ط٢؛ شركة العاتك للطباعة والنشر القاهرة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.
٢١- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب؛ لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) تحقيق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله؛ ط٥ دار الصادق للطباعة والنشر.
٢٢- المفيد في شرح عمدة المجيد في علم التجويد؛ بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) مصورة عن مخطوط في مكتبة جستر بتي – بدبلن.
٢٣- النحو الوافي؛ عباس حسن، آوندانش للطباعة والنشر ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
٢٤- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة؛ محمد أحمد عرفه؛ مطبعة السعادة القاهرة.
٢٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان؛ لأبي حيان الأندلسي؛ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي؛ مؤسسة الرسالة؛ بغداد ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين؛ دار الكتب العلمية بيروت؛ ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.